

الأدلة على علو ذاته I واستوائه على العرش من القرآن الكريم

بحث في مشكل الحديث

إعداد / مها مصطفى توفيق إبراهيم

قسم الفقه وأصوله

كلية العلوم الإسلامية - جامعة المدينة العالمية

شاه علم - ماليزيا

Arwaroka22@yahoo.com

خلاصة—هذا البحث يبحث في الأدلة على علو ذاته I واستوائه على العرش من القرآن الكريم.

الكلمات الافتتاحية: الأدلة، علو ذاته سبحانه وتعالى، استوائه على العرش، من القرآن الكريم.

I. المقدمة

التعرف على الأدلة على علو ذاته I واستوائه على العرش من القرآن الكريم.

II. موضوع المقالة

وسنحاول باختصار ذكر ما يدل على علو ذاته I من آيات الكتاب، والأحاديث الشريفة.

فمن آيات الكتاب:

أولاً:

وقد ذكر الاستواء في ست آيات أخر في سورة يونس : ٣، الرعد: ٢، طه: ٥، الفرقان: ٥٩، السجدة: ٤، الحديد: ٤.

ثانياً: بيّن تعالى في آيات كثيرة أن "الروح" وهو جبريل ع والملائكة منه تنزل، وإليه ترجع وتصعد.

ومعلوم أن التنزل لا يكون إلا من العلو.

ثالثاً: وأخبر تعالى أنه ينزل ملائكته بالوحي والكتاب على ما يشاء من عباده.

رابعاً: أن الأعمال الصالحة والكلام الطيب إليه يصعدان.

قال الدارمي: "فإلى من ترفع الأعمال، والله بزعمكم الكاذب مع العامل بنفسه في بيته ومسجده ومنقلبه ومثواه؟! تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً" اهـ.

خامساً: قوله تعالى مخاطباً المسيح ع.

سادساً: أخبر تعالى عن تنزيهه لآيات الكتاب في آيات كثيرة.

قال أبو سعيد الدارمي - رحمه الله: "فظاهر القرآن وباطنه يدل على ما وصفنا من ذلك، نستغني فيه بالتنزيل عن التفسير، ويعرفه العامة والخاصة، فليس منه لمتأول تأول، إلا لمكذب به في نفسه مستتر بالتأويل.

ولهم إجماع من الصحابة والتابعين وجميع الأمة، من تفسير القرآن والفرانض والحدود والأحكام: نزلت آية كذا في كذا، ونزلت آية كذا في كذا، ونزلت سورة كذا في مكان كذا، ولا نسمع أحداً يقول: طلعت من تحت الأرض، ولا جاءت من أمام ولا من خلف ولكن كله نزلت من فوق، وما يصنع بالتنزيل من هو بنفسه في كل مكان؟

إنما يكون شبه مناولة لا تنزيلاً من فوق السماء مع جبريل، إذ يقول I، والرب بزعمهم الكاذب في البيت معه، وجبريل ي أتبه من خارج، هذا واضح، ولكنكم تغالطون، فمن لم يقصد بإيمانه وعبادته إلا الله الذي استوى على العرش فوق سمواته، وبيان من خلقه، فإتما يعبد غير الله ولا يدري أين الله". انتهى.

سابقاً: قول الله تعالى عن فرعون، دليل على أن فرعون كان يريد الاطلاع إلى الله تعالى في السماء، وذلك أن موسى وغيره من الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين- كانوا يدعونهم إلى الله بذلك.

وأما الأحاديث التي تدل على العلو فهي كثيرة، منها:

١. الأحاديث الكثيرة في معراج النبي ع في ليلة الإسراء والمعراج، وقد تواترت، وأجمع عليها سلف الأمة وأئمتها.

٢. حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قام بنا رسول الله ع بأربع كلمات، فقال: ((إن الله لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل النهار، وعمل النهار قبل الليل...)).

٣. حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ع: ((يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم ربه، وهو أعلم بهم، كيف تركتم عبادي؟ فيقولون : تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون)).

٤. حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ع: ((والذي نفسي بيده ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشها، فتأبى عليه، إلا كان الذي في السماء ساخطاً عليها حتى يرضى عنها)).

٥. حديث أبي سعيد الخدري: بعث علي بن أبي طالب إلى رسول الله ع بذهبية في أديم مقروض لم تحصل من ترابها، قال : فقسما، وفيه فيبلغ ذلك النبي ع فقال: ((ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء، يأتيني خبر السماء صباحاً ومساءً)).

٦. حديث أنس : أن زينب كانت تفخر على أزواج النبي ع تقول: ((زوجكن أهاليكن، وزوجني الله تعالى من فوق سبع سماوات))، وفي رواية وكانت تقول: ((إن الله أنكحنني في السماء)) وغيرها من الأحاديث.

٧. إشارته عليه تعالى بأصبعه في حجة الوداع - وهو أعلم بربه سبحانه، وفي ذلك اليوم العظيم وفي المكان المقدس العظيم يرفع النبي ع (صبعه الكريمة إلى السماء يرفعه إلى من هو فوقها وفوق كل شيء قالنا: ((اللهم اشهد)).

وتحن تشهد أنه عبلغ البلاغ المبين، وأدى لأمانة، ونصح الأمة، وعرفهم بربهم الأعلى.

وهذه مقتطفات من حديث جابر بن عبد الله الطويل الذي شرح فيه حجة الوداع شرحاً كاملاً وواقياً، رواه مسلم وبعض أصحاب السنن.

وقد خاطب النبي أصحابه في هذه الخطبة المشار إليها قائل : ((إنكم مسئولون عني فماذا أنتم قائلون؟ قالوا: نشهد أنك بلغت وأديت ونصحت)) أعظم بها من شهادة لأعظم مشهود له.

ويجد: فلا يخفى خطأ قول الذي قال : لا تجوز الإشارة الحسية إلى السماء، بل ربما قال: إن من اعتقد أن الله في السماء كفر، وإلا فهو فاسق.

وما أشد خطأ قول الذين يزعمون أن الذي يشير بإصبعه إلى السماء تقطع أصبعه، وربما نسبوا هذا القول إلى بعض الأئمة؟! كالإمام مالك والإمام أحمد - رحمهما الله، والنسبة غير صحيحة، بل نسبة باطلة وغير لائقة .

وحديث جابر الذي تقدم فيه التصريح بأن النبي ﷺ أشار إلى السماء إشارة حسية، وهو يقول لربه سبحانه الذي يشير إليه : ((اللهم أشهد))، وهو يرد هذا الزعم، والحديث مخرج في (صحيح مسلم) كما تقدم، ومتلقى بالقبول فكيف يعتذر لهؤلاء إذا؟! في نظري خير ما يعتذر به لأمثال هؤلاء هو الجهل، وعدم الاطلاع على السنة، ثم التقليد المتوارث.

٨. حديث الإسراء والمعراج وفيه عدة نقاط تدل على المقصود: أمجرد العروج إلى فوق السماء السابعة، بل إلى حيث سمع صريف أقلام الملائكة الذي يكتبون ما يكتبون بأمر الله، وإلى حيث سمع كلام الله، وهو سبحانه يخاطبه في شأن الصلاة.

ب. تردده بين موسى وبين ربه سبحانه في طلب تخفيف الصلاة عن أمته. هذا وإن الإشكالات التي أوردها على حديث الجارية سائر الطوائف الذين خالفوا منهج السلف الصالح، لا تقوم بمعارضة الأدلة التي جاءت تترى في إثبات صفة العلو والفوقية لله تعالى.

وهي صفة كمال ثابتة بأدلة الكتاب والسنة كما سبق ودرج على إثباتها على ظاهرها جميع الصحابة والتابعين، وتابعيهم بإحسان، وليس فيها نقص ولا تستلزم نقصاً، ولا توجب محذوراً، ولا تخالف كتاباً ولا سنة، بل توافقهما كما رأيت.

وقد عقد عليها إجماع المسلمين الأولين كما علمت، وهم القوم الذين يحتج بإجماعهم؛ لأنهم خير هذه الأمة: ((خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم))، وإذا كان الأمر كذلك فما هي شبهة الأشاعرة والحالة ما ذكر؟!!

خلاصة شبهتهم أنهم تصوروا خطأ أن النصوص التي نطقت بأن الله في السماء تدل بظاهرها على أنه تعالى مطروف في جوف السماء، ف شبهوه بمخلوق داخل مخلوق آخر، وما في معناه من النصوص أنه تعالى جالس على العرش، وأنه محتاج إليه، ف شبهوه بإنسان جالس على سريره محتاجاً إليه، فأرادوا أن يفروا من هذا التشبيه الذي وقعوا فيه لسوء فهمهم فوقوا في التعتيل.

وأما النصوص فلا تدل على ما لا يليق بالله دائماً - وحاشاها، فأمرهم يتردد إذا بين التشبيه والتعتيل، ولو وقعوا حيث وقف السلف، من قبلهم وهو الموقف الذي اختار الله للإمام أبي الحسن الأشعري في آخر أطواره، نعم لو وقفوا حيث وقف القوم، فسلموا لله ولرسوله لما وقعوا فيما وقعوا فيه من الاضطراب في العقيدة، وعدم اليقين فيما يعتقدون نحو ربهم وخالقهم، وعدم اليقين فيما يعتقد العبد نحو رب ه أمر له خطورته في أي جزئية فيما يجب إثباته لله ﷻ أو نفيه عنه.

ثم إنهم اختلفوا بعد ما نفوا صفة العلو والاستواء اختلافاً خطيراً، حيث زعم بعضهم بأنه I في كل مكان بذاته بينما يزعم الآخرون بأنه تعالى ليس فوق العرش، ولا تحت العرش، ولا يمينه، ولا يساره.

ونص كلام بعضهم هكذا: "فليس الله عن يمين العرش، ولا عن شماله، ولا أمامه، ولا خلفه، ولا فوقه، ولا تحته، فيحذر كل الحذر مما يعتقد العامة من أن الله تعالى فوق العالم، ثم استدرك قائلًا: لكن الصحيح أن معتقد الجهة لا يكفر".

وهذه العبارة كان يتداولها الناس ويحفظونها ظناً منهم ومن مشايخهم أنها عقيدة سلف هذه الأمة، التي بلغها لهم رسول الله ﷺ ولا تزال تدرس في كثير من المعاهد والجامعات العربية والإسلامية على حساب عقيدة أهل السنة والجماعة، فعقيدة الجماعة مجهولة لديهم؛ لأنهم لا يدرسونها، وتلك الشبهة التي أدت إلى هذا المصير، وهو الاضطراب والتردد - كما رأيت - شبهة واهية على خطورتها، لا تثبت أمام تلك الأدلة المتنوعة التي سبق أن ذكرنا بعضها أو طرفاً منها.

قال الحافظ ابن القيم: "إن الأحاديث الصحيحة التي وردت في إثبات استوائه تعالى بلغت خمسين حديثاً، ثم ذكر بعدها أقوال عدد كبير من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة وغيرهم في إثبات الاستواء . وله -رحمه الله- كلام طويل ونفيس في هذه الصفة وغيرها من صفات الأفعال التي أنكرتها الأشاعرة في كثير من كتبه القيمة.

وبعد: فإنني لعلني يقين لا يخالطه شك في أن كل من ينفي علو الله تعالى بلسانه تقليداً، أو مسابرة لجمهور أهل الكلام، فإن ضميره يكذبه من داخله، وهو متكلف يهرف بما لا يعرف، وأن قلبه يلتفت إلى فوق عندما يشرع في الدعاء، والتضرع إلى الله، قيل أن يرفع يديه إلى السماء، وهو يعلم ذلك من نفسه، ولكن التقليد وتقديس الآراء، والاعتقاد في الشيوخ، ومسابرة الجمهور، كل ذلك حال دون اتباع الحق الذي نطق به الكتاب والسنة، ودلت عليه الفطرة، وأجمع عليه المسلمون الأولون من الصحابة والتابعين. وهذا قول الإمام الأوزاعي، وهو يخبر ما كان يقوله أتباع التابعين ويعتقدونه إذ يقول: "كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه، ونؤمن ما وردت به السنة من الصفات". انتهى.

نقل هذا التصريح غير واحد من أهل العلم مثل الذهبي، والبيهقي، وأخيراً الإمام ابن تيمية في (الحموية الكبرى) وهذا التصريح -كما ترى إجماع التابعين، وهو مبني على إجماع الصحابة المستند إلى صريح الكتاب وصحيح السنة، وهو أقوى إجماع عرف -فيما أعلم- وقد ذكر الأوزاعي هذا الإجماع للرد على عقيدة الجهمية التي أخذت تظهر في عصر تابعي التابعين؛ لبيان للناس أن ما يدعو إليه جهم وأتباعه، مخالف لإجماع الصحابة والتابعين، وأئمة تابعي التابعين.

وبعد: فإن صفة استواء الله على عرشه، وصفة الكلام، وموضوع إثبات رؤية الله للمؤمنين يوم القيامة، هذه المسائل التي كثر فيها اضطراب الأشاعرة وتناقضهم، ولذلك كثر حديث الأئمة وكلامهم فيها، ومناقشتهم للأشاعرة بأساليب مختلفة، وجمعوا فيما ألفوا من الكتب في الرد عليهم أدلة عقلية ونقلية، فهذا ال حافظ ابن القيم يناقش الأشاعرة، ويبطل دعواهم بأن معنى "استوى" في الآيات التي سبق أن سقناها بمعنى: استولى، أو مجاز عن الملك والسلطان، يبطل هذه الدعوى باتين وأربعين وجهاً. ويثبت بأن الفعل استوى في مثل سياق الآيات السبع المذكورة لا يكون إلا بمعنى: علا وارتفع، هذا ما يدل عليه اللفظ بالوضع، ويجب أن ينتهي إلى هنا علم العباد، وأما ما زاد على هذا القدر من محاولة إدراك حقيقة الصفة، أو اللجوء إلى التأويل، والخروج باللفظ عن ظاهره، أو دعوى التفويض والإعراض عن المعنى الظاهر للفظ، فكل ذلك التكلف نُهيينا عنه، أو قول على الله بغير علم. وهو من جملة ما حرم الله على عباده.

المراجع والمصادر

١. الطحاوي، أبو جعفر الطحاوي، شرح مشكل الآثار، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٤م.
٢. الأصبهاني، أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، مشكل الحديث وبيانه، حلب، دار الوعي، ١٩٨٢م.
٣. موسوعة علوم الحديث، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٣م.
٤. الزركشي، بدر الدين الزركشي، الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، تحقيق: رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، ٢٠٠١م.
٥. الغنيمان، عبد الله الغنيمان، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، المدينة المنورة، مكتبة الدار السلفية، ١٤٠٥هـ.
٦. بن منبه، همام بن منبه، صحيفة همام بن منبه، شرح وتحقيق : رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، ١٩٨٥م.
٧. الدينوري، شهدة بنت أحمد بن فرج الدينوري، العمدة في مشيخة شهدة، تحقيق: رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، ٢٠٠٠م.
٨. الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تأويل مختلف الحديث، دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م.
٩. أبو شهبه، محمد بن محمد أبو شهبه، دفاع عن السنة، مكتبة السنة، ١٩٨٩م.
١٠. عبد الغني عبد الخالق، حجية السنة، دار القرآن الكريم، ١٩٨٦م.
١١. الأعظمي، محمد مصطفى الأعظمي، منهج النقد عند المحدثين، مكتبة المجلس، ١٩٨٢م.